Published by the Academic Publication Council of Kuwait University. All rights reserved.

Doi: 10.34120/jss.v52i4.3217

قدم في: أكتوبر 2022

أجيز في: مايو 2023

Ernest Renan's Concept of the French Nation-State in the Era of Globalization and the European Union

Ghassan Elezzi

Abstract

Objective: This research aims to present a modern reading of Ernest Renan's concept of the French "nation-state", a concept distinct from the concepts that prevailed in the era of European nationalities in the nineteenth century and that are still prevalent today. Renan's concept follows a long development of French political thought which contributed to the formation of the modern nation-state that we know today. The research raises a basic question about the validity of this concept in the era of the European Union, globalization, the demise of borders, the decline of geography, and the sovereignty of the state and its role. The importance of the research lies in that it provides a material that the Arab political science library lacks, and it opens a debate between the concepts of Arab, Islamic, German, Italian and other prevailing nationalism, despite the volume of literature published on these concepts. **Methodology:** The study followed a descriptive and analytical approach based on scientific publications in French because the topic is related to the French concept of the nation-state, specifically through a French thinker, Ernest Renan, who launched his concept as a culmination of the development of French political thought, which produced a French revolution that paved the way to the birth of the modern French nation-state. **Conclusion:** The research concluded that Renan's concept is not valid today, although the nation-state is still alive in theory and practice. Rather, globalization and regionalization strengthen national sentiments and consolidate the importance of the nation-state instead of weakening or erasing it, but not on the foundations laid by Renan.

Keywords: Nation, Nation-State, Ernst Renan, European Union, Globalization.

تصدر عن مجلس النشر العلمي بجامعة الكويت - جميع الحقوق محفوظة للمجلة.

مفهوم أرنست رينان للدولة-الأمة الفرنسية في عصر العولمة والاتحاد الأوروبي

غسان العزي(*)

ملخص

هدف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى تقديم قراءة عصرية لمفهوم أرنست رينان لـ "الدولة-الأمة" الفرنسية، وهو مفهوم متميز عن تلك التي سادت في عصر القوميات الأوروبية في القرن التاسع عشر وماتزال إلى اليوم، ويأتي عقب تطور طويل للفكر السياسي الفرنسي الذي أسهم في تشكل الدولة-الأمة الحديثة التي نعرفها اليوم. وتدور **الإشكالية البحثية** حول مدى صلاحية هذا المفهوم في عصر الاتحاد الأوروبي والعولمة وزوال الحدود وتراجع الجغرافيا وسيادة الدولة ودورها. وتكمن **أهمية الدراسة** في أنها تقدم مادة تفتقر إليها مكتبة العلوم السياسية العربية وتفتح جدالاً بين مفاهيم القومية السائدة العربية والإسلامية والألمانية والإيطالية وغيرها، على الرغم من الكتابات الكثيرة المنشورة حول هذه المفاهيم. أما **المنهج** المتبع؛ فهو الوصفي التحليلي بالاعتماد على المنشورات العلمية باللغة الفرنسية؛ لأن الموضوع متعلق بالمفهوم الفرنسي للدولة-الأمة، وتحديداً من خلال مفكر فرنسي هو أرنست رينان، أطلق مفهومه تتويجاً لتطور الفكر السياسي الذي أنتج ثورة فرنسية، مهدت بعد عقود وصراعات طويلة إلى ولادة الدولة-الأمة الفرنسية العصرية. **والنتيجة** التي توصلت إليها الدراسة أن مفهوم رينان لم يعد صالحاً اليوم على الرغم من أن الدولة-الأمة ما تزال حية في النظرية والتطبيق، بل إن العولمة والأقلمة تقويان المشاعر القومية وترسخان أهمية الدولة-الأمة بدل أن تمحوها أو تضعفها، ولكن ليس على الأسس التي وضعها رينان.

المصطلحات الأساسية: الأمة، الدولة-الأمة، أرنست رينان، الاتحاد الأوروبي، العولمة.

(*) أستاذ زائر في كلية العلوم الاجتماعية، قسم العلوم السياسية، جامعة الكويت.

Email: Ghassan. elezzi@ku. edu. kw

الاهتمامات البحثية: العلاقات الدولية والسياسات المقارنة.

مقدمة

التعلق بالجماعة التي ولدنا في حضنها موجود، منذ القديم الغابر، في كل الملاحم القديمة، أوديسة هوميروس -على سبيل المثال لا الحصر- هناك تمجيد لأرض الأجداد. في العقد الاجتماعي سعى جان-جاك روسو إلى تحديد الفعل الذي من خلاله يصبح شعب ما "الشعب" أصل الأمة، هذا الشيء الديناميكي المتحرك، هو في الزمن حيث التجربة المشتركة الطويلة لاقت في طريقها اختراعاً حديثاً: السيادة الشعبية. "الهوية الثقافية (شعب) وجدت قبل الهوية السياسية (أمة) التي بدورها شرعت في إنتاج الثقافة التي ساهمت لاحقاً في بناء الأمة" (Ory, 2020, 57). لمفردة «أمة" جذورٌ متعددةٌ، وهي عصيةٌ على التعريف الدقيق ولطالما كان استخدامها واسعاً وغامضاً؛ لأنها تغطي حقائق سياسية وإثنية وثقافية وإقليمية ودينية ووطنية وغيرها. لذلك فـ "أي تعريفٍ مادي وموضوعيٍ لها يبقى مستحيلاً" (Delannoi, 2018, 23). هذه المفردة تعبر عن حقيقة متنوعة جداً تقاوم التعريفات الكثيرة التي قدمت عنها وتعتبر مصدراً لخلافاتٍ بين المحللين يذكيها سببٌ أساسيٌ هو أن "الأمة هي كيان مجرد صعب التعريف أو الفهم بطريقة حسية ملموسة" (Nicolet, 1982, 404) وأن تعريفها هو بحد ذاته، وبطريقة ضمنية، نظرية عن الأمة؛ ما يعني أنه، ككل النظريات، يخضع للنقاش. ولكنّ تعدد النظريات ووجهات النظر لا يحجب حقيقة أن فكرة الأمة، سواء اعتبرها البعض راهنة أم تخطاها الزمن، وسواء أيدها أم ناهضها، تفرض نفسها يومياً على كل فردٍ فينا. وهي، في الدول الناجزة العصرية، تقبع في قانون الجنسية الذي يحدد شروط ومعايير الانتماء وهوية الأفراد. هذا القانون يأخذ عموماً شكلين، هما حق الأرض jus solis وحق الدم jus sanguins، ويضرب جذوره في مفهومين أساسيين للأمة: مفهوم الانتماء الجغرافي والسوسيولوجي ومفهوم الانتماء العرقي أو الإثني.

المعنى الأصلي للأمة قريب مما نسميه اليوم الإثنية، وهي جماعة من الأفراد يجمعهم وعي الانتماء إلى مجموعة تاريخية تتمتع بخصوصية ثقافية يودون المحافظة عليها. لكن فرقاً أساسياً يميّز بين الأمة والإثنية. هذه الأخيرة لا تتمتع بتنظيم سياسي مستقل. "الدولة هي التي تفرض الإطار المؤسساتي والأرضي أو الإقليمي وكافة وسائل السيطرة والإلزام التي تتيح المحافظة على وحدة وتماسك الوحدات السياسية التي تحول الإثنية إلى أمة" (Krulic, 1999, 5). هذا التفاعل ما بين الدولة والأمة يبدو جوهرياً وطبيعياً: كل دولة، بغض النظر عن شكلها وسواء كانت ديمقراطية أم لا، تؤكد أنها "الأداة والتعبير عن الأمة التي تخولها بأن تكون سيدة وشرعية. ويعبّر هذا

التفاعل عن نفسه في قانون الجنسية الذي يعرف العلاقة القانونية بين الدولة والفرد» (Brubaker, 1997, 7).

بدوره لم يدخل تعبير "الهوية الوطنية" في الأدبيات السياسية الفرنسية إلا في سبعينيات القرن المنصرم، وفي الثمانينيات فرضت الجبهة الوطنية اليمينية المتطرفة المفهوم في خطابها اليومي بمعنى الأمن، والتهديد الآتي من الغرباء، وتحديداً المسلمين والسود والمهاجرين، على الثقافة والهوية الفرنسيتين. واضطر مرشحون يمينيون لاستخدام هذا المصطلح في حملاتهم الانتخابية. فمثلاً "إنشاء وزارة "الهجرة والهوية الوطنية" في أيار 2007 أكسب المرشح نيقولا ساركوزي من أربع إلى خمس نقاط في استطلاعات الرأي" (Mauger, 2007, 79).

بالنسبة إلى الشعور القومي؛ أي الشعور بالانتماء إلى جماعة متميزة عن الجماعات الأخرى، موجود منذ القدم لكنه كان يقوم على الولاء لسيد (ملك أو أمير أو قائد) أو سلالة انتخبتها الإرادة الإلهية و/أو على الوعي بالانتماء إلى جماعة لغوية أو ثقافية خاصة. المعنى "السياسي" الحديث لم يكن موجوداً بالضرورة. والأمة وإن كانت بناءً حديثاً فإنها لم تقم من لا شيء أو بالمصادفة. إنها امتداد وتخطٍّ في الوقت نفسه لمشاعر إثنية وللمؤسسات التي وجدت من قبلها. "لقد وجدت مشاعر الانتماء إلى جماعة تاريخية منذ قرون طويلة لكنها فقط بالأمس القريب قامت على شكل معين من التنظيم السياسي" (Schnapper, 1994, 32). وقد ظهر هذا التعبير تحديداً مع الدولة-الأمة "في القرن الخامس عشر، ثم فرض نفسه في القرن التاسع عشر مع صعود القوميات في أوروبا" (Gendry, 2022, 12).

والأمم الحديثة تم بناؤها بطريقة لا تتفق بالضرورة مع تلك التي ترويها التواريخ الرسمية، وجذورها ليس من المؤكد أنها تضرب في التاريخ الغابر، في تلك العصور المظلمة التي سادتها البطولات والتضحيات كما تقول التواريخ الوطنية. أما التشكل التدريجي البطيء للأرض على خلفية التحالفات والحروب فليس هو الآخر في أصل تكوّن الأمم: إنه التاريخ العاصف المضطرب للإمارات والممالك المتطاحنة في ما بينها. والولادة الحقيقية للأمة، في اعتقاد بعض المفكرين الفرنسيين، ليست سوى "اللحظة التي أعلن فيها حفنة من الرجال بأنها موجودة وراحوا يسعون للبرهنة على ذلك. وهذا لم يحدث قبل القرن الثامن عشر، لذا؛ فإنه ما من أمة بالمعنى الحديث؛ أي السياسي، قبل هذا القرن" (Thiesse, 1999, 11).

تهدف هذه الدراسة إلى تقديم قراءة عصرية لمفهوم أرنست رينان للأمة، وبشكل أشمل "الدولة-الأمة" الفرنسية، وهو مفهوم متميز عن المفاهيم التي سادت في عصر القوميات الأوروبية في القرن التاسع عشر وماتزال سائدة إلى اليوم. وهو يأتي عقب تطور طويل للفكر السياسي الفرنسي الذي أسهم، مع غيره، في تشكل الدولة-الأمة الحديثة التي نعرفها اليوم في العالم. وتطرح الدراسة السؤال الأساسي حول مدى صلاحية هذا المفهوم في عصر الاتحاد الأوروبي والعولمة وزوال الحدود وتراجع سيادة الدولة ومركزيتها. ومن اللافت مثلاً أن تتضمن مسابقة الدخول إلى السلك الدبلوماسي الفرنسي في سبتمبر 2022 السؤال الآتي: هل من الممكن أن نتصور عالماً من دون حدود بين الدول؟.

وتكمن أهمية الدراسة في أنه يقدم للقارئ العربي مادة تفتقر إليها مكتبة العلوم السياسية العربية وتفتح جدالاً بين مفاهيم القومية السائدة اليوم. أما المنهج المتبع؛ فهو الوصفي والتحليلي بالاعتماد على المنشورات العلمية باللغة الفرنسية؛ لأن الموضوع متعلق بالمفهوم الفرنسي للدولة-الأمة من خلال مفكر فرنسي هو أرنست رينان، أطلق مفهومه تتويجاً لتطور الفكر السياسي الذي أنتج ثورة فرنسية، مهّدت بعد عقود وصراعات طويلة لولادة الدولة-الأمة الفرنسية العصرية.

مفهوم رينان للأمة السياسية

مم هي مصنوعة هذه الـ"أمة"؟ بحسب أرنست رينان: وجود الأمة هو في الاستفتاء اليومي لمواطنيها. لكن لماذا مثلاً أهل باريس وليون وتولوز مدعوون يومياً إلى مثل هذا الاستفتاء حول الأمة الفرنسية وليس أهل برلين أو زيوريخ أو القاهرة؟ الذي يصنع الأمة هو إرث غني من ذكريات الماضي السحيق، إنها نتيجة لماضٍ طويل من الجهود والتضحيات. ويضيف رينان أن «أسلافنا صنعوا منا ما نحن عليه اليوم». هدف الاستفتاء في الحقيقة هو الإرث الرمزي والمادي. الانتماء إلى أمة يعني أن يكون المرء أحد الوارثين للإرث المشترك غير القابل للتجزئة، هو أن يدرك معنى هذا الإرث فيقوم بتبجيله (Renan, 1992, 125).

كل مسار لتشكل الهويات القومية قام على تحديد إرث الأمة ونشر شعائرها. المرحلة الأولى من العملية لم تكن سهلة؛ لأنَّ الأجداد لم يكتبوا وصايا تحدد ما يتمنون نقله إلى أحفادهم، ثم إنه كان ينبغي الاختيار ما بين هؤلاء الأجداد لاعتمادهم كمراجع لهذه الأمة أو على الأقل تحديد من هم الأجداد المشتركون لأبناء الأمة الواحدة. ثم

كان مـن الضـروري اختـراع إرث ونسـبه إليهـم. لكـن كيـف؟ مـا الـذي ينبغـي العثـور عليه؟ هـذا إذا كان موجـوداً بالفعـل وإلا فاختراعـه كـي يشـكل شـهادةً حيـةً عـن مـاضٍ مجيـد وتمثيـلٍ سـامٍ للتماسـك القومـي أو الوطنـي. كانـت المهمـة صعبـة وطويلـة وجماعيـة. فـي أوروبـا كانـت مصنـع تجـارب ديناميكياً يعمل من تلقاء نفسـه دون قائـد أو مدير ليصل إلى إنتاجيتـه العليـا بـدءاً مـن القـرن الثامن عشـر. وكان وقتهـا عابراً للأمم الأوروبية الناشـئة التـي راحـت تتنافـس فيمـا بينها في عمليـة تحديد الهوية القومية مقابـل الهويات الأخرى التـي بـدأت بالوجـود. كان التنافـس قويـاً ووصـل إلـى ذروتـه فـي أواسـط القـرن التاسـع عشـر. لكن "كل أمة صنعت نفسـها على طريقتها الخاصة ووفقاً لظروفها وبيئتها، فكانت هنـاك خصوصيـات قوميـة ووطنيـة على الرغـم من أنها تضرب جذورهـا في نموذج يمكن تعميمـه إلـى حد كبيـر" (Thiesse, 1999, 13).

لقـد بـات بإمكاننـا اليـوم أن نقـدم لائحـة بالعناصـر الرمزيـة والماديـة التـي تمثل أمةً جديـرةً بهـذا الاسـم: تاريـخٌ يقيـم الاسـتمرارية مـع الجـدود الأوائـل، سلسـلةٌ مـن الأبطـال النمـاذج لجهـة الفضائـل القوميـة، لغـة، روائـع ثقافية، فولكلور، تمثيل رسـمي، نشـيد وطني وعلـم، زي وطنـي، حيوانـات رمزيـة، أطبـاق وطنيـة خاصة، إلـخ. نظام بناء الهويـات القومية الذي يسـمح بهذه التركيبات المختلفة انطلاقاً من العناصر الأولية ينتمي الآن إلى المجال العلمـي العالمـي بعـد أن قامـت أوروبـا بتصديـره وفرضـت علـى مسـتعمراتها القديمة نمط تنظيمهـا السياسـي (Badie, 1992). والعـودة إلـى هـذه اللائحة هي الوسـيلة الأكثر انتشـاراً اليـوم للتدليـل علـى وجـود أمـة ولـدت مـن بديهـة ومن اختـراع لكنهـا لا تعيـش إلا من خلال الانضـواء الجماعـي تحـت هـذا المتخيـل. والمحـاولات الفاشـلة أو المجهضـة كثيـرة عبـر التاريـخ أمـا النجاحـات؛ فهـي دعـوة دائمة للأفـراد إلـى الانضواء لينشـروا بدورهم المعرفة الجماعيـة التـي تلقوهـا. »الشـعور القومي أو الوطنـي ليس تلقائياً ذاتياً إلا بقدر ما تم تلقفه واسـتبطانه؛ أي ينبغـي أن يكـون المـرء قـد تعلمـه أولاً" (Thiesse, 1999, 14).

مـن الناحيـة الاقتصاديـة ارتبـط تشـكل الأمـم بالحداثـة الاقتصاديـة والاجتماعيـة ورافـق تحـول أنماط الإنتاج وتوسـع الأسـواق وتكثـف التبادلات التجاريـة وظهور جماعات اجتماعيـة جديـدة علـى خلفيـة إرادويـة واعيـة نشـطة فـي عمليـة بنـاء الهويـة القوميـة والوطنيـة. ذلـك أن "المسـاحة الاقتصاديـة وحدهـا لا تـؤدي بالضـرورة إلـى خلـق الشـعور بالانتمـاء إلـى هويـة مشـتركة لـدى الأفـراد المشـاركين" (Thiesse, 1999, 16).

يعتمـد المحللـون الأوروبيـون عمومـاً مفهوميـن للأمـة: "فرنسـي" وآخـر "ألمانـي"،

متجاهلين في بعض الأحيان التداخل والتأثيرات المتبادلة بين التجربتين الألمانية والفرنسية، فليس هناك من نمطٍ "صافٍ" على الرغم من أنه يمكن لنا بسهولة تحديد النزعة المهيمنة التي تميز أمة عن أخرى. هناك مرجعية مزدوجة نظرية وتاريخية، تغذي هذا الاختلاف بين الأمة الثقافية بالمفهوم الألماني والأمة السياسية بالمفهوم الفرنسي:

- **نظرية**؛ لأن مفكراً فرنسياً هو أرنست رينان (1823–1892) كان أول وأهم من أعطى تعريفاً تقليدياً للأمة يقع في إطار المتوارث عن الثورة الفرنسية، في حين أن مبادئ الأمة "الإثنو-ثقافية" قام بصياغتها مفكران ألمانيان، هما جوهان غوتفريد هردر (1744–1803) و جوهان غوتليب فيخت (1762–1814).

- **تاريخية**؛ لأن الصراع الفرنسي -الألماني عام 1870–1871 وضع وجهاً لوجه وبطريقة دراماتيكية منطقين صعب التوفيق بينهما: ضم الألزاس واللورين بذريعة الحق التاريخي للجماعة اللغوية والثقافية التي تجمع "موضوعياً" شعوب الإمبراطورية الألمانية التي كان بسمارك قد أسسها للتوّ. في المقابل رفع الفرنسيون لواء حق الشعوب في التشكل بحرية ضمن أمة، وذلك باسم إرادة العيش المشترك بمعزل عن كل نسب عرقي أو لغوي أو ثقافي.

هذان المفهومان أثرا على التقاليد المختلفة المتعلقة بقانون الجنسية؛ إذ يقوم في فرنسا على "حق الأرض" وفي ألمانيا على "حق الدم". لكن الثقافة الألمانية غنية بمفكرين وفلاسفة كوسموبوليتيين مناهضين للتعصب القومي أو للمفهوم الإثنو-ثقافي؛ مثل كانط أو نيتشه أو ماكس فيبر وغيرهم، فضلاً عن أن هردر وفيختيه فسراهما بطريقة غير دقيقة أحياناً. لكن ليست مهمتنا هنا الإبحار في المفهوم الألماني، فالفرنسي هو ما يهمنا هنا: ما الأمة بالفهم الفرنسي؟ وكيف؟ ومتى نشأت الدولة-الأمة الفرنسية؟

هنا لا مناص من العودة إلى المحاضرة الشهيرة التي ألقاها أرنست رينان في جامعة السوربون، في 11 آذار/مارس 1882 تحت عنوان «ما هي الأمة؟»، التي تعتبر النص المرجعي الأهم في الفكر الفرنسي في موضوع الأمة، الذي يقوم على نقض سلسلة من المعايير السائدة في أوساط المفكرين الذين كتبوا عن الأمة قبله (وبعده إلى أيامنا الحاضرة). لا يقدم رينان تعريفه الخاص المحدد للأمة بقدر ما يدأب على تحديد ما لا يشكل في نظره معياراً يمكن أن يقوم عليه مفهوم الأمة:

- **العرق**، من وجهة نظر تاريخية، لم يكن وراء تشكل الأمم الأوروبية. ومن زاوية

إبستيمولوجية من الخطورة بمكان تطبيق مفهوم العرق بالمعنى الأنطروبولوجي على العلوم السياسية والاجتماعية.

- يعتمد رينان على المراقبة الإمبريقية؛ ليقدم أمثلة تبرهن على عقم معيار الجماعة اللغوية. هناك أمم كسويسرا، تضم لغات مختلفة، وهناك شعوب عديدة تتكلم لغة واحدة دون أن تكون أمة واحدة.

- كمؤرخ وعالم اجتماع يعيد رينان رسم مسار التطور التاريخي الذي نقل العالم الغربي من السلطة الكنسية إلى السلطة الزمنية. والمنطق الذي يحكم تفكيره هنا سيكون إحدى الدعائم الفكرية للعلمانية الفرنسية والمفهوم النخبوي للأمة.

- عن الاشتراك في المصالح الواحدة بالمعنى الاقتصادي يقصد رينان مسار توحيد الإمبراطورية الألمانية، الذي بدأ عبر الاتحاد الجمركي (زولفرين) قبل التوحيد السياسي في عام 1871. في رأي رينان المصالح المشتركة تؤدي إلى اتفاقات تجارية والاتحاد الجمركي لا يصنع وطناً.

- أخيراً، حتى الذريعة الجغرافية يرفضها رينان كما مفهوم «الحدود الطبيعية» الذي يمكن استخدامه بطرق شتى لتبرير العنف وتوسيع الأراضي من غير وجه حق. الأرض عنصر مادي والأمة ليست كذلك.

في رأي رينان ليس هناك من معيار ملائم تماماً ولا جدوى من تعددية المعايير، والأمة لا تنحصر في مكوناتها فقط وفي الوقت نفسه، فهي لا تضم كل هذه المكونات: شعب، سكان، أرض، لغة، دين، قانون، حدود طبيعية، مناخ. هذا التراص للمعايير تكذبه استثناءات تاريخية كثيرة. "رينان جمع المكونات الأولية عبر أزواج ديالكتيكية: ماضٍ وحاضر، حقائق ومثاليات، سياسة وثقافة، ذكريات ونسيان" (Delannoi, 2018, 25). ويضع رينان «مفهومين للأمة في مواجهة أحدهما الآخر، الأول عرقي وإثني، والثاني ثقافي وسياسي. الأول الذي يغذي الأيديولوجية الألمانية لا يتفق مع أي حقيقة إثنوجرافية تاريخية دقيقة، وقبل أن يكون مداناً أخلاقياً فهو نرجسي ومضلل» (Delannoi, 2018, 27).

يرفض رينان العناصر المادية والطبيعية والاقتصادية في تكوين الأمة ليصر على "الروح" و"النفس" و"الفكر" و"القيم " الإنسانية الكونية. ففي رسالة كتبها إلى صديقه شتراوس في 13 أيلول/سبتمبر 1870 يقول: "فلسفتي هي المثالية؛ فحيث أرى الخير والجميل والحقيقي يكون موطني" (Renan, 1992, 125). ففي رأيه ليست الأمة

سوى بناء أو مخلوق مجرد مؤلف من جماعة بشرية يرتبط أفرادها فيما بينهم برباط تعاقدي باسم مبادئ إنسانية مشتركة. إنه مفهوم نخبوي وسياسي قائم على الانتساب الحر الواعي لأفراد الأمة التي هي ثمرة توافق اجتماعي يبيح انصهار أعضائها في هذه الجماعة الواحدة. وهذا التوافق يستمد قوته من الاستمرارية، من إرث الماضي الذي يشكل مصدراً للشعور بالأمن والشرعية. الأمة هي إذن إرادة واستمرارية. ولكن على الرغم من تأكيده الإرث والاستمرارية وتبجيل الأسلاف والجدود فإن رينان يخفف من أهمية الاحتفاء بالماضي؛ ذلك أن بناء الأمة يقوم على الذكرى المشتركة ولكن أيضاً على النسيان الانتقائي لاسيما نسيان العنف والحروب التي قامت بين أبناء هذه الأمة عبر تاريخها الطويل. هذا ما يمكن أن نسميه وضع ذاكرة انتقائية لا تأخذ من الماضي سوى العناصر الجامعة والموحدة.

في المحصلة يعتبر رينان أن الأمة هي "كيان سياسي حل محل القبيلة والمدينة والإمبراطورية من دون أن يلغيها، وهي كيان سياسي تشكل في أوروبا، في وجه الإمبراطوريات القاريات الجامعة، وذلك في تنوع اللغات غداة الانشقاق الديني المسيحي ونتيجة لمركزية الدولة الحديثة. هذه الدولة-الأمة هي نموذج أوروبي حذا حذوه كثيرون خارج أوروبا وقد بدأ بالانتشار منذ ولادته" (Delannoi, 2018, 25).

وتنبغي الإشارة إلى أن أفكار رينان هذه نجدها في الرسالة التي وجهها، في عام 1870 الفرنسي فوستيل دو كولانج (1830–1889) إلى المؤرخ الألماني مومسن بعنوان "هل الألزاس ألمانية أم فرنسية ؟"، يعرض فيها مفهوماً للأمة يرفض معايير الحق التاريخي والعرق واللغة: "ما يميز الأمم ليس العرق أو اللغة. الناس يحسون في أعماق قلوبهم بأنهم شعب واحد عندما تجمعهم أفكار ومصالح وعواطف وذكريات وآمال مشتركة. لذلك يود هؤلاء السير معاً والعمل معاً والكفاح معاً والقتال معاً والعيش والموت الواحد من أجل الآخر. الوطن هو ما نحب. قد تكون الألزاس ألمانية من حيث العرق أو اللغة، ولكن من حيث الجنسية والشعور بالانتماء فهي فرنسية. وهل تعلم ما الذي جعلها فرنسية؟ ليس لويس الرابع عشر بل ثورتنا في 1789. منذ هذا التاريخ سلكت الألزاس كل دروبنا وعاشت حياتنا" (Girardet, 1983, 64).

ولادة الدولة-الأمة الفرنسية ونشأتها

شهدت الثورة الفرنسية ولادة الأمة صاحبة الحق في السيادة السياسية: إعلان حقوق الإنسان نقل الشرعية من الملك إلى الأمة، وقام الميثاق الوطني على المساواة بين

المتعاقدين. وهكذا دفعةً واحدة ارتبطت المواطنة بالجنسية لتحمل المفهوم "الأصلي" للأمة الفرنسية، النخبوية والتعاقدية، المرموز إليه بتعبير "دولة-أمة". هذه كانت بدايات النموذج الفرنسي الذي وضع، خلال القرن التاسع عشر، طرائق وشروط الاندماج في الأمة عبر المدرسة الجمهورية (العلمانية، الخدمة العسكرية، قانون الجنسية).

لقد حددت الثورة الفرنسية بداية التلازم بين ولادة الأمة السياسية والتطلع إلى سيادة أفقية (الشعب) وليس عمودية (ملكية الحق الإلهي). انتقال السيادة هذا شكل لحظة مصيرية كرست انحطاط الملكية، الذي كان قد بدأ في فرنسا (وإنكلترا أيضاً) نتيجة بنىً وأحداث تراكمت خلال النظام القديم. "وقد تجسدت حماسة أنصار الأمة الجديدة في صورة المقاتلين الفرنسيين الذين هاجموا تلة فالمي، في 20 أيلول/ سبتمبر 1792 وهم يصرخون "تحيا الأمة". غوته وصف المشهد قائلاً: إنه بداية عصرٍ جديد" (Plumyene, 1979, 27). في الأساس افتتح المؤسسون نموذجاً للأمة السياسية في تجسيدٍ مسبق للدولة-الأمة على الطريقة الفرنسية القائمة على المزج بين المواطنة والجنسية وبناء الدولة الموحّدة والمركزية على أرضية أنطروبولوجية شديدة التنوع. تأثير جان-جاك روسو كان واضحاً على مفهومهم للسيادة والتمثيل على الرغم من الصعوبات النظرية المرتبطة بمفهوم العقد الاجتماعي نفسه. وفي شباط/ فبراير من عام 1789 ظهر نص الأب إيمانويل سييس حول "الطبقة الثالثة" ليحسم نهائياً مسألة انتقال السيادة من الملك إلى كائن جماعي جديد هو الأمة.

بالنسبة لسييس الأمة هي مجموعة من الأفراد اتحد بعضهم مع بعض في ظل قانون مشترك. أما الأفراد الآخرون الذين يتميزون عن غيرهم بالامتيازات المدنية والسياسية؛ فإنهم لا يؤلفون سوى جسم غريب عن الأمة؛ أي دولة داخل الدولة. والأفراد الذين يعتزّون بعدم مشاركتهم في النشاط العام للأمة ومع ذلك يستولون على النصيب الأكبر من الإنتاج العام ليسوا من الأمة بل غرباء عنها وعبء عليها. و"الطبقة الثالثة" هي الأمة الحقيقية بالنسبة لسييس؛ لأنها تتمتع بجميع الصفات التي تجعل منها أمة، فهي الوحيدة التي تقوم بالأعمال الخاصة المفيدة للمجتمع، كالزراعة والصناعة والتجارة والعلوم والمهن الحرة، وحتى الأعمال الأقل احتراماً، وهي التي تؤمن تسعة أعشار القائمين على الوظائف العامة من الجيش أو القضاء أو الكنيسة إلى الإدارة العامة. أما المناصب الفخرية والمريحة؛ فهي محرّمة على أبنائها ووقف على أصحاب الامتيازات، وهذا خيانة للشأن العام ولا مساواة قبيحة تتعارض مع الحق العام. ومصالح أصحاب الامتيازات، تتعارض مع مصالح الأمة، لهذا فإن طبقة

أصحاب الامتيازات هي غريبة عن الأمة بكسلها وامتيازاتها وسعيها نحو مصالحها الخاصة وليس نحو المصلحة العامة. وهكذا يستنتج سييس أن الطبقة الثالثة هي كل شيء وكل من لا ينتمي إليها لا يمكن أن يعتبر نفسه من الأمة (Chevallier, 2006). ولم يؤمن سييس بأن القضية كانت في إصلاح النظام السياسي الفرنسي بل في تغييره كلياً وإرساء نظام سياسي جديد يعتمد على السيادة الشعبية والإرادة العامة مصدراً وحيداً للقوانين. فالأمة موجودة قبل كل شيء، وهي مصدر كل شيء، وإرادتها تتسم على الدوام بالشرعية بل إنها الشرع نفسه، بحسب إيمانويل سييس الذي كان ممن أسهموا مباشرةً في الثورة الفرنسية، وفي عام 1791 انتخب عضواً في هيئة إعداد الدستور، وأفكاره وجدت تطبيقاً عملياً لها إبان وبعد الثورة التي تأثرت كثيراً بكتابات روسو وفولتير ومونتسكيو وغيرهم. لكن يمكن القول: إنه مع انتصار الجمهوريين على الملكيين في عام 1876-1877 فقط بدأت فرنسا تحظى بنظام سياسي كرّس بشكل دائم مبادئ ثورة 1789 ليس لجهة المساواة المدنية فحسب بل الحرية السياسية على وجه الخصوص (Furet, 1988).

لقد حلت الأمة محل "شعب" روسو كمؤتمن على السيادة؛ أي لسلطة الجسم السياسي على مجموع أعضائه. المقارنة بين روسو (الشعب يملي الإرادة العامة المعصومة عن الخطأ وغير القابلة للتصرف ولا للتقسيم (وسييس) الأمة هي مجموع المشاركين المحكومين والخاضعين للقانون، الذي هو فعل إرادتهم، المتساوين في الحقوق والأحرار في الرأي والالتزامات المتبادلة) "تسلط الضوء على الطبيعة التعاقدية للشراكة السياسية القائمة على الرضاء"(Nicolet, 1982, 404). التحول الأساسي الذي دفع بضربة واحدة العالم القديم نحو الحديث هو ذلك الذي نقل أصل كل سلطة وكل شرعية لقوة تتخطى الأفراد، إلى الجماعة السياسية وحدها؛ أي مجموع الناس المعنيين. عملياً تطابقت السيادة الوطنية مع سيادة الشعب؛ ذلك أن السيادة «لا تتجزأ ولا تقبل التصرف أو التقسيم» كما يقول دستور 1791، إنها الأمة التي بذلك تجد أن هذه الصفة انتقلت إليها. على الرغم من ذلك "تبقى مفردة أمة عصية على التعريف الواضح وتبدو كأنها بديهة لا تحتاج إلى تعريف. وهذه المبادئ التي قامت فجر الثورة الفرنسية بقيت في أساس كل الدساتير الفرنسية المتعاقبة في القرنين التاسع عشر والعشرين بمعزل عن شكل النظام السياسي، ملكياً كان أم جمهورياً" (Nicolet, 1982, 404).

قبل الاستيلاء على الباستيل ببضعة شهور وتأسيس الجمعية الوطنية ثم الدستورية كان سييس قد قدّم صياغة نظرية لمطالب سوف تقود إلى إجراءات يتخذها المجلس

التأسيسي: إلغاء الامتيازات (1789/8/4)، الذي يكرّس انصهار الجميع في كل واحد هو الأمة، والثورة السياسية والقانونية والميتافيزيقية يتضمنها إعلان حقوق الإنسان والمواطن (1789/26/8) الذي تقول مادته الثالثة: إن "مبدأ كل سيادة يكمن أساساً في الأمة".

هكذا ولدت الدولة-الأمة L'Etat-nation الفرنسية التي ميزها ليس اللغة ولا الأرض أو الانتماء الإثني المشترك، ولكن كونها تمثل المصلحة العامة والثورة المشتركة ضد كل أشكال الامتيازات والمصالح الخاصة. وقد واجه الثوريون المتأثرون بجان-جاك روسو المعضلة المتمثلة في ممارسة سيادة الأمة التي اختلطت بسيادة الشعب. لقد تحققوا من عدم التلاؤم بين الديمقراطية المباشرة وواقع الدول الكبيرة، وهو ما كان روسو قد لاحظه في "العقد الاجتماعي"، فكان عليهم التفكير في الطرق الممكنة لتكييف السيادة على ضرورة وجود حكومة أو دولة تؤمن حسن سير عمل البلد وحياته وتكيفه مع الواقع.

المفهوم المطلق للسيادة الوطنية والسمة الخاصة وغيرالقابلة للتجزئة للجمهورية المستوحاة من النظرية الروسوية للإرادة العامة المناهضة لفكرة التمثيل تعارضت مع الإبقاء على المؤسسات الحِرفية (corporatistes) والسياسية (البرلمانات) أوالإقليمية (الامتيازات التاريخية لمناطق البروفانس). بتعبير آخر فإن "المؤسسات الوسيطة" الممثلة للمصالح الخاصة والحقوق التي شرعنتها التقاليد كانت كفيلة بلجم السيادة المطلقة؛ لذلك تمت الإطاحة بها. إن تقطيع فرنسا الإداري إلى محافظات والإرادة الموحدة والمركزية التي عبرت عن نفسها منذ بداية الإجراءات التأسيسية تشهد على إقرار القطيعة الكاملة مع النظام القديم في مسار بناء الدولة القومية، وهي مخلوق جديد غير مسبوق ولد من رحم الخيار السياسي لأصحابه على حساب الولاءات الموروثة من التاريخ.

من جهة أخرى فإن الربط ما بين الجنسية والمواطنة الذي شكل أساس المفهوم السياسي أو الثوري للأمة أصبح يرمز إليه بتعبير "الدولة-الأمة" التي يمكن تعريفها على أنها "الصرح الأسمى الذي تتهيكل حوله الجماعة؛ أي مجموع الأفراد الذين يشكلون جسماً واحداً"، والمكلفون ترجمة المبادئ القانونية إلى أفعال والسهرعلى تطبيقها" (Guiomar, 1990, 178). الشعب-الأمة هو المؤتمن على السيادة، والدولة تمارس السلطة باسمه، و"الأمة هي مجموع المواطنين؛ حيث السيادة الجماعية تشكل دولةً هي التعبير السياسي عنهم" (Hobsbawn, 1992, 30). والدولة هي دولة-أمة بقدر ما تقدم نفسها (أو يعتقد بأنها) دولة -أمة: إنها دولة "ل" و"في سبيل" أمة معينة خاصة محددة ومتميزة".

وبشكل أدق "فإن المفهوم المركزي كان شعب المواطنين السيد، المتماهي مع الدولة، التي في مقابل باقي الإنسانية، تشكل "أمة" "(Hobsbawn, 1992 , 35). حول هذه النقطة يمكن الملاحظة أن المشروع الثوري الفرنسي الذي كان مجدداً في تعريف نمط شرعية السلطة قام، من الناحية الإمبريقية، بوضع هذا الإنجاز في استمرارية البنى السياسية والاجتماعية الموروثة من النظام القديم. فالدولة في فرنسا سبقت الأمة في حين أن الأمة في ألمانيا سبقت الدولة (Beaume, 1985).

من وجهة نظر سوسيولوجية؛ فإن الموظفين المعتادين على الجهاز الإداري بقي معظمهم في وظائفهم بمعزل عن التغير السياسي وتجديد الطاقم الحاكم فأمَّنوا بذلك استمرار التقليد المركزي للدولة الفرنسية.

لقد رست الأمة على الدولة؛ الأمر الذي ربط الأمة بالأرض؛ لأنَّ كل دولة تقوم على أرض معينة يخضع ساكنوها إلى الوصاية نفسها؛ ما يعني وجود حدود تفصل بين هؤلاء وساكني أراضٍ لا يخضعون للوصاية نفسها. وهذا كان سبباً لضبابيات كثيرة على مستوى السياسات الداخلية والخارجية ومأزق مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها إزاء الوقائع الدامية والحروب. فالأرض الفرنسية كانت تتوسع مع الانتصارات العسكرية منذ عام 1794 لتضم شعوباً جديدة؛ الأمر الذي وضع مبدأ وحدة الدولة وعدم قابليتها للتجزئة أمام معضلة. لقد افترض الثوريون أن الشعوب الجديدة سوف تصبح صديقة بفعل حبها للحرية والمساواة والأخوة (مبادئ الثورة الفرنسية) فتتخلى عن كل المعايير الإثنية واللغوية والتاريخية أوالسياسية. لكن تبين أن الغالبية لم تتخلّ عن ولاءاتها التقليدية لأمرائها وملوكها وتاريخها وخصوصياتها وتقاليدها، ثم إنه زاد من تشبثها بذلك كل هذا العنف الذي مورس على أيدي الثوريين والمجازر التي ارتكبت إبان حروبهم.

في هذه الظروف أطلت برأسها نظرية "الحدود الطبيعية" القائلة إن الطبيعة قامت عبر المحيطات والبحار والأنهار والجبال وغيرها بوضع حدود طبيعية للدول قبل أن تخلق هذه الأخيرة. ومن ثم؛ فإن حدود الأمة هي معطى طبيعي وأبدي وسابق حتى لوجودها. "الدولة-الأمة التي تحمل رسالة كونية سقطت أمام معضلة الحدود وكان على الثوريين مثلاً الاختيار خلال مناقشة ضم منطقة السافوا إلى فرنسا بين "الأخوة الكونية" و"نظام الطبيعة"، فعادوا إلى التاريخ والأصول الغالية gaullois لشعب السافوا Savoie وإلى الجغرافيا؛ أي الحدود الطبيعية التي ترسمها جبال الألب دون نسيان الحجج الاقتصادية أو الجيوستراتيجية من أجل ضم السافوا إلى الدولة الفرنسية" (Citron, 199, 154).

إذن. من خلال مفهوم "الأرض" الذي تتضمنه "الدولة" برزت إشكالية أساسية تقع في قلب الدولة-الأمة: التوفيق بين مبدأ وحدة الجمهورية وعدم قابليتها للتجزئة من جهة والحقيقة السوسيولوجية المتنوعة والمتعددة-الأشكال الموروثة من التاريخ. وهذا ينعكس على السياستين الداخلية والخارجية. فالدولة-الأمة تعني أنه من المستحيل أن تمارس الدولة وصاية على شعب لا يشكل جزءاً منها؛ ومن ثم، اعتبار كل أشكال الولاء الأخرى (الهوية الثقافية أو اللغوية...) تهديدات لبقاء الدولة والتناغم الوطني" (Krulic, 1999, 78). وهكذا تبدو الأقليات، كبقايا من أزمنة ولّت، تعوق مسيرة تقدم الأمة. في هذه الظروف برز توحيد اللغة كضرورة تفرضها النظرية كما الواقع. لقد لعب المعيار اللغوي دوراً أساسياً في التمييز بين "الوطنيين" والأعداء الخارجيين، وذلك في تناقضٍ تام مع مبدأ الانتماء الوطني". في ذلك الوقت كان بين 12% و13% فقط من الفرنسيين يتكلمون اللغة الفرنسية الصحيحة، وهؤلاء من الطبقة المهيمنة سياسياً وسوسيولوجياً، في حين أن 50% منهم لا يتكلمونها أبداً في ظل انتشار اللهجات المحلية وهيمنتها" (Krulic, 1999, 78). لقد سارعت الجمهورية الناشئة إلى وضع برامج تربوية تركز كثيراً على تعليم اللغة القومية الواحدة. ومن اللافت -على سبيل المثال- في هذا الصدد أنه استبدل بكلمة "أستاذ مدرسة" مفردة "مؤسس" instituteur، وإن لم تكن فرنسا الوحيدة من بين الدول الأوروبية في هذا المجال.

حول هذه النقطة وغيرها، فإن المركزية الإدارية والسياسية ورثتها الدولة المولودة في رحم الثورة من الدولة الملكية. لقد بدأت ملكيات أوروبا الكبرى في الحقيقة (فرنسا، إنكلترا، أسبانيا) في وقتٍ مبكر مسار توحيد لغوي موازٍ لمسار المركزية الملكية. اختراع المطبعة في بداية القرن السادس عشر وإنتشارها السريع ساعدا في جعل اللغة المكتوبة لغة الاتصال الرسمية. وتشكل الملكيات المذكورة نموذجاً للنشأة المبكرة لدولة مركزية ذات لغة رسمية واحدة. وتشكل "أرضنة" السيادة، التي كرست سيادة الملك أو الإمبراطورعلى مملكته المتحدة على أرض معينة، مرحلة مهمة في مسار دهرنة السياسة والفصل ما بين الديني والزمني القابع في أصل الدولة الحديثة (Kantorowitz, 1989, chap. 2).

إن بقاء الشكل "البدائي" للسيادة ذات النزعة الكونية في الإمبراطورية الرومانو-جرمانية من العوامل التي تشرح خصوصية "الأمة" الألمانية التي قامت على أسس مختلفة عن الدولة والتي لم تدخل إلا متأخرة في حداثة الدولة الإقليمية. "في فرنسا وُلِدَ المفهوم السياسي والإقليمي للأمة من رحم الملكية البيروقراطية في حين أنه في

ألمانيا ساهم التباين في المستوى بين الإمبراطورية فوق-القومية وكثرة الوحدات السياسية تحت-القومية السيدة أو شبه السيدة في قيام مفهوم إثنو-ثقافي للأمة» (Brubaker, 1997, 23). "الدولة الحديثة تصورتها وأقامتها الملكيات المركزية الساعية لممارسة وصايتها على سكان أرض محددة بحدود رسمية كي تفرض عليهم ترتيبات إدارية ومؤسساتية واحدة" (Hobsbawn, 1992, 105). لقد قامت الثورة أساساً بإحداث قطيعة في مستوى نمط شرعنة السيادة: الدولة-الأمة ما بعد-الثورية غرقت في بنى سياسية وإدارية كانت قد مهدت لقيام هذه الدولة-الأمة عينها.

يقول هرفيه لوبرا وإيمانويل تود في كتابهما "اختراع فرنسا" (Le Bras & Todd, 1981): إن هذه الأخيرة نتجت عن خليط من شعوب مختلفة كثيراً وإنها تشكل نموذج الدولة المركزية وتمزج ما بين الوحدة الإدارية والتنوع الأنطروبولوجي، وهي في أوروبا وربما العالم كله تشكل استثناءً تاريخياً (Le Bras & Todd, 1981, 8). بالنسبة إليها الهوية الفرنسية هي "اختراع" اصطناعي يغطي تعددية هويات متنوعة مرتبطة بتعايش أشكال عديدة من البنى العائلية؛ ما يعني التشكيك في وجود تاريخ للأمة الفرنسية يشكل قالب انصهار موجوداً قبل الدولة قائماً على حدود طبيعية وأصول مشتركة (شعار أسلافنا الغاليون nos ancêtres les Gaullois) قامت الدولة الملكية ثم الجمهورية بترجمته إلى واقع تاريخي (Le Bras & Todd, 1981, 76). من الناحية الأنطروبولوجية لا وجود لأمة فرنسية، ولا وجود لعرق فرنسي كما يقول رينان. من هنا "الاستثناء الفرنسي" (Le Bras & Todd, 191, 77): أمة تعتبر أنها تحمل رسالة كونية -حقوق الإنسان والمواطن- قابلة لإدماج أي إنسان يسكن على أرضها ويتبنى مشروعها السياسي والإنساني بمعزل عن لونه وعرقه ودينه.

العلمانية نفسها كانت استثناءً فرنسياً بعد قرونٍ من الصراع مع الكنيسة قبل أن تنتشر خارج فرنسا. وتبقى "العلمانية الخاصية الأكثر فرادة للتاريخ السياسي الفرنسي وفي الوقت نفسه علامة تناقضه الأبرز والأكثر إثارةً للجدل" (Nicolet, 1982, 485). لقد تغذت من الإيديولوجيات والعلوم الوضعية لتؤكد بشكل علني حياداً حيال المسائل الميتافيزيقية والثيولوجية. فالجمهوريون يملكون الحق في الاعتقاد أو عدم الاعتقاد بوجود الخالق وهم في الحالتين علمانيون وحقوقهم مصونة ومحمية ويجتمعون معاً حول "فكرة الجمهورية القائمة على الرفض الواعي لكل شكل من أشكال التعالي" (Nicolet, 1982, 484). العلمانية هي مع تحديد سلطة الكنيسة في المجال العام، إنها ضد رجال الدين ربما لكن ليست ضد الدين نفسه. إن "الوصول إلى مرحلة العلمانية

لم يكن دون صعوبات وصراعات بين الجمهوريين والكنيسة، ولم يتم الفصل بين الدين والدولة بطريقة حبية" (Nicolet, 1982, 487). فالكنيسة لم تقبل بالتخلي عن نفوذها على الدولة والمجتمع المدني، وأصحاب عقيدة العلمانية لم يوافقوا على الخضوع لها، فانتهى الصراع بأن" أضحت العلمانية نفسها ديناً جديداً لها طقوسها (توزيع الجوائز، العيد الوطني...) ومقدسوها ومبشروها من العلمانيين" (Krulic, 1999, 83). لقد قام الاندماج الوطني في فرنسا على أسس رئيسة ثلاثة:

- المدرسة الرسمية: تبدأ التنشئة السياسية للمواطن على المبادئ الجمهورية العلمانية، من هنا تعبير instituteur مؤسس بدلاً من أستاذ مدرسة maître d'école في المرحلة الابتدائية.

- الخدمة العسكرية: (ألغيت)، وهي قائمة على مبدأ أن من واجب كل مواطن المساهمة في حماية وطنه.

- قانون الجنسية: وتعرض منذ عام 1881 حتى اليوم لنقاشات وتعديلات شتى، لكنه بقي قائماً على حق الدم، الذي يعطي الجنسية الفرنسية لكل من يولد من أم فرنسية أو أب فرنسي، وحق الأرض الذي يمنحها لكل من يولد على الأرض الفرنسية بمعزل عن جنسية والديه، وذلك بعد قيامه بإجراءات معينة بموجب "قانون شيفينمان"لعام 1993.

خصوصية قانون الجنسية الفرنسي (الذي تبنته بريطانيا) تبرز بالمقارنة مع النموذج الألماني، الذي اعتمدته دول أوروبا الوسطى واسكندنافيا وسويسرا. فإذا كان أنصار الاندماج على الطريقة الفرنسية يعتمدون فكرة "جوهر إنساني كوني"، فإن المدافعين عن "حق الدم" يعتمدون على المفهوم الإثنو-ثقافي للأمة، الذي يشدد على أصالة التجذر في جماعة معينة (Krulic, 1999, chap. 6).

الدولة-الأمة الفرنسية بين النظرية والتطبيق

مفارقتان أساسيتان أضعفتا مصداقية نموذج الدولة-الأمة الفرنسية اليعقوبية المركزية الوحدوية ذات الرسالة الكونية. أولاهما التوسع الإمبراطوري والكولونيالية التي جاءت في حقبة نزع الاستعمار بعد الحرب العالمية الثانية لتضع حداً لها، وثانيتهما النزعات الانفصالية التي راح يعبّرعنها الكورسيكيون والبريتانيون والباسك، لاسيما في النصف الثاني من القرن العشرين، دون أن ننسى تنامي المشاعر والتيارات العنصرية حيال "الغرباء " وخاصة المهاجرين الذين وصلوا إلى فرنسا كقوى عاملة

رخيصة في السنوات الثلاثين السمان واستوطنوها حيث حصلوا على جنسيتها دون أن يتمكنوا من الانصهار في مجتمعها. لكن هذا نقاش آخر يطول معظم الدول الصناعية الغربية ولا يختص بفرنسا فقط.

استعمار الجزائر والعنف الذي رافقه طيلة أكثر من قرن ونصف القرن كان أبرز دليل على التناقض والهوة التي تفصل ما بين الأفكار والممارسات. لقد تطورت الإدارة الفرنسية المباشرة للجزائر منذ غزوها في عام 1830 على وقع التغيرات الديمغرافية والعسكرية. والحلول التي اعتمدتها جهة الإدارة العسكرية ثم المدنية كما السلطات التي منحت للحاكم الفرنسي، كانت تندرج كلها في سياق سياسة إدماجية مفروضة فرضاً على السكان الأصليين. وقد قسمت الجزائر إلى ثلاث محافظات (فرنسية) منذ عام 1848، وعرضت الجنسية الفرنسية على الجزائريين، ابتداء من عام 1865، في مقابل التخلي عن تشريعاتهم الدينية لصالح التشريع المدني الفرنسي؛ أي بكلام آخر التخلي عن هويتهم الثقافية والدينية، جزئياً على الأقل. هذا التخلي يشرح عدم إقبال الجزائريين على الجنسية الفرنسية: "في عام 1870 فقط 250 مسلماً استحوذ على هذه الجنسية من أصل مليوني نسمة و172 يهودياً فقط من أصل 34000" (Hureau, 1987, 67). إزاء ذلك قررت باريس في العام نفسه فرض الجنسية على كل اليهود الجزائريين وانتظرت حتى عام 1958 لتفعل ذلك مع المسلمين؛ الأمر الذي أثار توترات بين المسلمين واليهود وقتها، بالإضافة إلى تلك القائمة بين المسلمين والمستعمرين عبرت عن نفسها من خلال الانتفاضات والثورات المتلاحقة وصولاً إلى المقاومة المسلحة. في عام 1889 صدر قانون الجنسية الفرنسي ليسرّع مسار اندماج اليهود والسكان ذوي الأصول الأوروبية (مالطيين، إسبان، إيطاليين... (Hureau, 1987, chap. 5) من دون الاهتمام بالجزائريين المسلمين. أسباب ذلك عديدة، منها الداخلي الفرنسي ومنها ما له علاقة بخصوصية الوضع الجزائري. "فالفكرة الكولونيالية لم تستحوذ على إجماع داخلي فرنسي واحتدم الخلاف بين أنصار "قومية فرنسية ذات امتداد عالمي" ومؤيدي قومية تقف عند الحدود الفرنسية" (Girardet, 1978, 339)؛ ما يعكس وجود نظرتين متضاربتين للمصلحة القومية.

وكان جول فيري في الثمانينيات من القرن التاسع عشر قد صاغ العقيدة الرسمية للتوسع الاستعماري عبر ثلاثة مبررات أساسية: مبرر سياسي (توازن القوى الدولية و"مكانة فرنسا في العالم") واقتصادي (الاستحواذ على المواد الأولية والانفتاح على أسواق جديدة) وإنساني (فرنسا وطن حقوق الإنسان والمواطن تصدّر حسنات

الحضارة ومبادئ ثورة 1789). التبرير "الإنساني" او الإيديولوجي تختصره معادلة جول فيري:"الأعراق المتفوقة لها حقوق وعليها واجبات حيال الأعراق الأدنى" (Girardet, 1978, 83). الغريب أن أحداً، من اليمين واليسار الفرنسيين، لم ينتقد فيري على كلامه هذا ما خلا كليمنصو الذي "عبّر عن خشيته من أن يستخدم الألمان هذه المعادلة كمبرر جديد يضاف إلى ما قاله عدد من علمائهم بأن العرق الألماني متفوق على العرق الفرنسي" (Girardet, 1978, 92). كذلك لم يعبّر أحد عن صدمته من هذا التناقض بين مبادئ المساواة والأخوة والحرية من جهة والاعتقاد بتفوق عرق على آخر والإيمان بفرض الحرية والحضارة على شعوب لا تريدها، هذا إذا كان الأمر فعلاً كذلك وليس مجرد تبرير للغزو والاستعمار. حتى إن المعترضين على الاستعمار كانوا يفعلون من زاوية تركيز الجهود على الانتقام من ألمانيا وليس لأسباب إنسانية أو إيديولوجية وكان شعارهم يقول: "خسرنا أختين (الإلزاس واللورين) وتعرضون علينا كتعويض عشرين خادمة (مستعمرات ما وراء–البحار)" (Girardet, 1978, 103). المفارقة أن الزعماء أنفسهم الذين أسهموا في بناء الجمهورية الفرنسية العلمانية ذات المثاليات المعلنة التحررية والمساواتية نشطوا في مجال توسيع الإمبراطورية في ما وراء البحار مستخدمين حججاً وذرائع مثل إلغاء الرق وتعليم الأميين وتحضير المتخلفين وتحرير المرأة المسلمة من التعددية الزوجية وغيرها. أكثر من ذلك كان هناك تمييز واضح في المعاملة حيال الشعوب المستعمرة، من إفريقيا الشمالية والسوداء إلى الهند الصينية والأوقيانوس، بسبب انتمائها الديني. ولم تمنح الجنسية الفرنسية، خلافاً لمثاليات الدولة–الأمة المعلنة، بمعزل عن أي انتماء بل كان يشترط على المسلمين مثلاً ما كان يعتبره هؤلاء إنكاراً لدينهم وثقافتهم على الرغم من أنهم كانوا يدفعون الضرائب كسائر المواطنين لاسيما ضريبة الدم كما في الحربين العالميتين. وقد أدى موقف المسلمين، الجزائريين خصوصاً، إلى وضع الدولة–الأمة الفرنسية أمام تناقضاتها وحدود مبادئها. فعلى الأرض الجزائرية تعايش منطقان سياسيان واجتماعيان متضادان، منطق المواطنة الموروث من مثاليات الثورة الفرنسية ومنطق العزل والتهميش والاستعمار بأبشع صوره بسبب الانتماء الديني واللغوي وغيره. وعندما أضحت «المسألة الجزائرية» الشغل الشاغل للحكومات المتعاقبة في باريس حاولت هذه الأخيرة القيام بإصلاحات كتلك التي أقرت في عام 1944 لكن على الرغم من ذلك "لم تتعد نسبة الأولاد المسلمين في المدارس الحكومية 13% في خمسينيات القرن العشرين" (Droz & Lever, 1982 , 43).

على صعيد آخر تعرضت الدولة–الأمة الفرنسية مجدداً لأزمة مصداقية وشرعية

بعد الحرب العالمية الثانية وانطلاق مسار نزع الاستعمار. هذا ما حدث أيضاً لكل الكولونياليات السابقة كبريطانيا على سبيل المثال. لقد ظهرت حركات استقلالية أو انفصالية تطعن بشرعية المركز: الأزمة الإيرلندية في بريطانيا ابتداءً من عام 1969 وظهور الحركات الكورسيكية والباسكية والبريتانية في فرنسا بين عامي 1968 و1975، التي وجدت في العالم-ثالثية حججاً تدعم تعبيرها عن الحرمان والتهميش الناتجين عن المركزية السياسية المتهمة بقهر الهويات اللغوية والثقافية للأقليات داخل الأمة لمصلحة ثقافة نخبة تهيمن على الحكم.

ولم تولد هذه الحركات التي طالبت بالاستقلال أو الحكم الذاتي في ستينيات القرن المنصرم، بل كانت موجودة في نهاية عهد النظام القديم عبر الحركات المعارضة لقيام الجمهورية. وتميزت الثورة المضادة الفدرالية بالدفاع عن الامتيازات التي كانت موجودة في النظام القديم، وقضت عليها الثورة الفرنسية. كما تميز الفكر السياسي المعادي للجمهورية اليعقوبية، في القرنين التاسع عشر والعشرين، بانتقاده اللاذع للمركزية، وتقسيم فرنسا إلى أقاليم ومحافظات بدأ مع الثورة وأنجز في العهد الامبراطوري. لكنَّ نزع الاستعمار ثم حركة أيار/مايو 1968 في فرنسا أعاد المطالب المتعلقة بالحكم الذاتي إلى الواجهة في اعتراض على مبدأ السلطة المجسد بالدولة الديغولية وبالاعتماد على إيديولوجيا عالم-ثالثية تقول بوجود «مركز مهيمِن» على «أطراف مهيمَن عليها» في العالم كما في داخل فرنسا نفسها. هناك استعمار داخلي تعبر عنه، على الصعيد الاقتصادي، سيطرة المركز على موارد الأطراف وإفقار سكان هذه الأخيرة ما يجبرهم على الهجرة إلى العاصمة حيث يجري استغلالهم كقوى عاملة... إلخ. وعلى الصُّعد السياسية والثقافية عبر العمل على إفقادهم لهوياتهم وجذورهم (Lacoste, 1985).

وقد تمكنت الحكومات الاشتراكية، بعد وصول الرئيس ميتران إلى الحكم في عام 1981، من وضع إصلاحات وقوانين وضعت حلولاً ناجعة لهذه المشكلات ما خلا المسألة الكورسيكية التي بقيت من دون حل. لكن أنصار «الأمة الكورسيكية» الساعين إلى الاستقلال عن القارة توقفوا عن استخدام العنف وانخرطوا في حوار مع المركز على خلفية اندماج أوروبي قد يعيد النظر مع الوقت بمفهوم الدولة-الأمة من أساسه.

البناء الأوروبي وإشكالية الدولة-الأمة الفرنسية

منذ وضع حجر الأساس في البناء الأوروبي، عام 1957 (معاهدة روما التي أنشأت المجموعة الاقتصادية الأوروبية) إلى اليوم لم ينته الجدل بين أنصار " ولايات

متحدة أوروبية"؛ أي بمعنى من المعاني أمة أوروبية، ومؤيدي اتحاد اقتصادي بين دول سيدة مستقلة. وقد نمت المجموعة الاقتصادية وتوسعت لتضحي اتحاداً بموجب معاهدة ماستريخت في عام 1992 يشكل قفزة نوعية كبرى في المجالات الاقتصادية. وقد حرصت على عدم المسّ بسيادات الدول الأعضاء على الرغم من أنها تكلمت بوضوح عن مواطنة أوروبية. لكن هذه المواطنة تبقى في المجال الرمزي؛ لأنها لا تحل محل المواطنات القائمة ولا تنتمي إلى دولة أو فيدرالية أو حتى كونفيدرالية أوروبية ناهيك عن أن "المواطنين" الأوروبيين لا يترتب عليهم أي شيء (كالخدمة العسكرية الأوروبية مثلاً) حيال هذه المواطنة على الرغم من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية وغيرها التي اكتسبوها نتيجة الاتحاد.

إن مقارنة سريعة بين موقع ونفوذ كل من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي على الساحة الدولية تبين كم أن هذا الأخير ما يزال بعيداً عن التحول إلى قوة عظمى دولية كخطوة ضرورية نحو التحول إلى شكل، ربما جديد ومبتكر، من أشكال الدولة-الأمة. وأوروبا تستفيد، من الناحية الاقتصادية أقله، من الدور السياسي والعسكري الذي تلعبه واشنطن في كل من الشرق الأوسط (الذي تعتمد أوروبا على نفطه أكثر من الولايات المتحدة) والشرق الأقصى (الذي يتزايد حجم التجارة الأوروبية معه باطراد). وهكذا كانت أوروبا بمثابة راكب بالمجان بالنسبة للأمريكي العادي، كما يقول زبيغنيو بريجنسكي (Brzezinski, 2000, 106). وبعد استعراض نتائج الحرب العالمية الثانية وفقدان أوروبا لمستعمراتها، تحت الضغوط الأمريكية أحياناً، يعتبر روبرت كيغن أن أوروبا، التي بقيت خلال الحرب الباردة في حالة من التبعية الإستراتيجية للولايات المتحدة، لم تستطع التخلص من سيكولوجية التبعية هذه بعد هذه الحرب علر الرغم من الجهود الفرنسية (Kagan,2 004, 57). ويشرح بأن حرب كوسوفو خيضت وفقاً لـ "العقيدة الأمريكية" إلى حدٍّ كبير وبمعدات أمريكية. ومع أنها تتمتع بقوة اقتصادية هائلة فإن ضعف أوروبا العسكري كان قد تمخض عن ضعف دبلوماسي وأدى إلى اختزال حاد لنفوذها السياسي مقارنةً بنفوذ الولايات المتحدة، حتى في أزمات داخل أوروبا نفسها (Kagan, 2004, 57).

لكن الأوروبيين، من جهتهم، يفخرون بأنهم حققوا معجزةً حقيقية؛ إذ انتقلوا من قرون من المجابهات والحروب النازفة إلى تعاون اقتصادي قادهم إلى التكامل وابتدعوا نموذجاً يمكن تقديمه إلى العالم، هو نموذج تجاوز القوة والتسامي عليها وإخضاع العلاقات بين الدول لسيادة القانون، كما يقول رئيس المفوضية الأوروبية السابق رومانو برودي الذي يعتقد أن تجربة أوروبا على صعيد الإدارة التعددية الناجحة

ما لبثت أن تمخضت عن نوع من الطموح إلى هداية العالم: " إن لأوروبا دوراً تضطلع به في إدارة العالم، دوراً يقوم على تكرار التجربة الأوروبية على المستوى العالمي. في أوروبا حلت سيادة القانون محل التفاعل الفظ للقوة. ونحن حين نجعل التكامل ناجحاً إنما نبين للعالم أن اجتراح نهج للسلام ممكن" (من خطاب له في معهد الدراسات السياسية في باريس، في 2001/5/29). ويضيف المفوض الأوروبي الأسبق كريستن باتن في هذا الصدد: "يبين التكامل الأوروبي أن التوافق والتصالح ممكنان بعد أجيال من الحرب ومن المعاناة". من هنا ما كتبه كيغن في مقال له في صحيفة لوموند الفرنسية في 2002/7/28 أن أوروبا والولايات المتحدة متباعدتان في النظرة إلى العالم كما لو أن الواحدة تعيش في كوكب المريخ والأخرى في زحل، مضيفاً: أنه لأن الأمريكيين اليوم هم الأقوى فإنهم يتصرفون كما فعلت القوى الكبرى على الدوام، وإذا كان الأوروبيون قد باتوا من دعاة الحكم العالمي السلمي فلأنهم، كما تقتضي الواقعية، يتبعون الإستراتيجية الأكثر ملاءمة لضعفهم. أما الباقي؛ فمجرد زخرفة إيديولوجية.

يرد الباحث الفرنسي دومونتبريال على كيغن بالقول إنه: "عندما قررت أوروبا التخلي عن سياسات القوة فليس لأنها فضلت الضمان الصحي والاجتماعي على العسكري فقط ولكن لأنها استخلصت العبر من تاريخها المليء بالحروب المدمرة، فابتكرت نموذج تعايش وتكامل واندماج سلمي تفاخر به وتعتبره قابلاً للتصدير ولأن يحتذى حذوه" (De Montbrial, 2003, 94). وفي جميع الأحوال، فإن انشغال أوروبا بجدول أعمال التكامل الضخم والمعقد وتوسيع الاتحاد وتعميقه ومراجعة الخطط والبرامج الاقتصادية والزراعية المشتركة وبحث مسألة السيادة الوطنية وفوق-الوطنية وتذليل الصعوبات المتوقعة وغير المنتظرة في مسارها وإقرار دستور مشترك وغيرها من التحديات جعلتها في غنى عن خوض النزاعات الخارجية لاسيما تلك التي لا طائل لها بها، ناهيك عن حاجتها للحفاظ على علاقات جيدة مع الولايات المتحدة لأسباب كثيرة سياسية وعسكرية وإستراتيجية عدا عن الارتباط الاقتصادي المتبادل الذي تمثله التبادلات والاستثمارات بين ضفتي الأطلسي (Rice, 2001).

لكن الحقيقة أنه إلى اليوم لم يحسم الأوروبيون أمرهم حيال هوية الاتحاد الذي يشرعون في بنائه. أهو مجرد فضاء ثقافي اقتصادي تجاري أم أنه قوة دولية عظمى بصدد التبلور؟ ويبدو أنهم يعتقدون أننا نعيش في عالم تكفي فيه القوة الناعمة soft. فرنسا وحدها تقريباً تعيش الأمل ببناء "أوروبا-القوة"، التي قد تصبح في الغد "قطباً" في "عالم متعدد-القطبية" توازن فيه القوة الأمريكية. "وقد اكتشف الفرنسيون من خلال

الحرب الأمريكية على العراق أن رؤيتهم لأوروبا وللتعددية-القطبية تمثل أقلية ضئيلة في أوروبا، دون الكلام عن العداء الأمريكي الواضح لفكرة التعددية هذه" (Vedrine, 2003, 7). وبعد خروج بريطانيا منه تتنازع الاتحاد رؤيتان أساسيتان لهويته المستقبلية:

- الرؤية الألمانية التي ترى إلى أوروبا كدولة فيدرالية أو اتحادية تجمع ما بين مجتمعات متضامنة لتأمين الاستقرار الاقتصادي والمالي والسياسي والاجتماعي والبيئي. هذه الرؤية تميل إلى الدعوة إلى نوع من التعاون بين الاتحاد والدول والمناطق، المستوحى من التجربة الألمانية الخاصة بالفيدرالية التعاونية، الذي يؤمّن توازناً في ممارسة الاختصاصات، بديلاً عن مركزية القرار وإدارة المؤسسات المشتركة في بروكسل، فيأخذ الاتحاد الوظائف الدولية (الخارجية والدفاع) بينما تتولى المناطق والدول السياسات المتعلقة بالحياة اليومية للمواطنين (Moreau Defarges, 2002).

- الرؤية الثانية هي "أوروبا-القوة"، المدعوة لتصبح اتحاداً لدول-قومية، وهي تقوم على مفهوم الفيدرالية الـ "بين-حكومية" (Croisat & Qurmanna, 1999) عبر اندماج لا يؤدي إلى اختفاء الدول. وقد نشأت هذه الرؤية الفرنسية من الرغبة باستعادة المجد الضائع عن طريق أوروبا التي ينبغي ألا تقتصر على الفضاء الاقتصادي الموحد بل تتخطاه لتصبح قوة دولية حقيقية تملك سياسة خارجية ودفاعية وأمنية خاصة توازن بها القوى العظمى الدولية في عالم متعدد الأقطاب. وتتغذى هذه الرؤية من الإرث الديغولي ومن منهج جان مونيه القائم.

من الطبيعي والحال هذه أن يخفق الأوروبيون في بناء دفاع مشترك وإن رغبوا. فحتى الاتفاقات التي توصلوا إليها تنقصها الفلسفة الكامنة خلفها والأهداف الحقيقية من ورائها. فبينما تعتبر فرنسا أن ظهور السياسة الدفاعية والأمنية الأوروبية سوف يدعم حلف الأطلسي ويجعله أكثر قوة وتوازناً، ترى بريطانيا (قبل خروجها من الاتحاد الأوروبي) أنه "إذا أظهرت أوروبا قدرة جادة على إدارة شؤونها الأمنية فإن واشنطن سوف تصبح في عزلة وقد ينهار الناتو" (Howorth, 2000, 33). وهذا رأي يتبناه كثيرون في القارة.

وقد بينت الحرب اليوغوسلافية أن الدفاع والسياسة الخارجية باتا ضرورة لأوروبا التي بدت عاجزةً كلياً عن التدخل لوضع حد لأزمة خطيرة نشبت في داخلها. وكان يجب انتظار وساطة الأمريكي جورج ميتشل للتوصل إلى اتفاق دايتون، في عام 1995، الذي أشرفت على تنفيذه قوات حلف الأطلسي. كذلك في عام 1997 وقع الإيرلنديون على اتفاقية ستورمونت برعاية أمريكية وبرهنت أوروبا مجدداً على العجز عن وقف

حرب أهلية تدور رحاها منذ عقود طويلة في داخل أوروبا. وفي نيسان/أبريل1999 تدخل الأمريكيون، على رأس حلف الأطلسي في كوسوفو ضد نظام ميلوسوفيتش الذي انتهى في محكمة لاهاي الدولية. وهكذا؛ فإن الاتحاد الأوروبي الآخذ بالتوسع وتحقيق النجاحات الاقتصادية والنقدية يقدم البرهان تلو البرهان على ضعف واضح في مجالي الأمن والدفاع والسياسة الخارجية. ولم تتقدم الأمور بشكل محسوس مع تعيين مفوض أعلى للسياسة الخارجية والدفاعية. أكثر من ذلك تعرض قطار الاندماج الأوروبي لصدمة عنيفة في عام 2005 عندما صوّت الفرنسيون ثم الهولنديون، ضد الدستور الأوروبي المشترك الذي استُبدل في عام 2008 بمعاهدة لشبونة.

الحرب الأمريكية على العراق كشفت مدى الانقسام الأوروبي والعجز عن التوصل إلى تفاهم في حده الأدنى حول موقف موحد من الحرب. "فقد نشأ في أوروبا ما سمي بمعسكر السلام الذي لقبه وزير الدفاع الأمريكي رامسفيلد بـ "أوروبا العجوز"في مقابل "أوروبا الفتية" المؤيدة لواشنطن. وهكذا "ما يزال الاتحاد الأوروبي منقسماً حول نزعتين أساسيتين تفضل إحداهما أن يبقى مجرد منطقة اتحاد نقدي واقتصادي مع ترك الشؤون الدفاعية والسياسية لحلف الأطلسي، في حين تسعى الأخرى إلى جعله قوة مستقلة سياسية ودفاعية قادرة بمفردها على اتخاذ القرار الدولي وتنفيذه بوسائلها أو بالتنسيق مع الحليف الأمريكي عندما يقتضي الأمر" (Saint-Etienne, 2003, 22).

هذه الأوروبا التي احتاجت إلى الولايات المتحدة لتسوية أزمات خطيرة نشبت في عقر دارها طيلة عقد التسعينيات المنصرم، وماتزال تفتقر إلى رؤية واحدة لهويتها وحدود توسعها (إضافة إلى الجدل حول إدخال تركيا أو عدمه) وإلى سياسة خارجية واحدة وأدوات عسكرية موحدة لدعم هذه السياسة وتطبيقها، لا تملك ما يكفي من القدرات للتحول إلى ما يشبه الدولة-الأمة الواحدة.

إن ما حققه الأوروبيون إلى الآن من اتحاد نقدي واقتصادي ومؤسساتي يقترب من المعجزة نظراً لما كان يحول دون اتحادهم من عقبات تاريخية وثقافية ولغوية وسيادية وغيرها، لكنهم ما يزالون بعيدين عن تحقيق رغبة من يحلم بولايات متحدة أو دولة-أمة أوروبية.

العولمة وأزمة الدولة-الأمة

يعيش مفهوم الدولة-الأمة أزمة لا سابق لها على خلفية عولمة تهب رياحها على العالم. وتتعرض الدولة لمنافسة شديدة من لاعبين يزدادون عدداً وقوةً على المسرح

الدولـي: الشـركات متعددة–الجنسـية، جماعـات الضغـط العابـرة للأوطـان، المؤسسـات الدينيـة، وسـائل الإعـلام والاتصـال، المنظمـات غيـر الحكوميـة، الأفـراد. . . إلـخ. وفـي الوقت نفسه يتعرض مفهوم السيادة للخلل؛ لأسباب، منها وجود ملكيات إنسانية مشتركة تفلـت مـن التقطيـع السـيادتي الخاص بالدولة–الأمة. فالبرازيـل –مثلاً– لا تملك أن تلغي غابة الأمازون؛ لأن ذلك يضر بالإنسـانية جمعاء. والأمثلة الشـبيهة كثيرة، وهـي تدل على أن الدولـة لـم تعـد تملـك حريـة التصـرف فـي أرضهـا؛ الأمـر الذي يعـرض مبدأ السـيادة نفسـه للخطـر. أمـا عن مبدأ الإقليمية (الأرضانية)؛ فيقـول المؤمنون بنهاية الدولة–الأمة (Badie & Smouts, 1995) إن اكتشـاف الـدور المتعاظـم للعنصـر الثقافـي يبيّـن حقيقة أنَّ النظـام العالمـي لـم يتصالـح مع النظام الإقليمـي. لنأخذ مثلاً المسـالة الكردية؛ فالأكراد هـم أقليـة سياسـية فـي حيـن هـم أكثريـة جغرافيـة وأكبـر تجمـع كـردي فـي العالـم يقـع فـي اسـتانبول. حتـى الآن جمعـت أرض الدولـة مواطنيـن بمعـزل عـن انتمائهـم العرقي أو الطائفـي أو غيـره تحـت رايـة الوطن. أما اليـوم؛ فإن جماعات عرقية ودينيـة وإثنية بدأت تبحـث لنفسـها عـن أرض ولـو بالقـوة. فالمسـار أضحى عكسـياً؛ أي أن الجماعة هـي التي "تتأرضـن"، بحسـب تعبيـر بـادي وسـموتس، وهـذا يقـود إلـى التطهيـر العرقـي، كما حدث في يوغوسـلافيا السـابقة. (Badie & Smouts, 1995)

وعلـى المسـتوى العالمـي هنـاك قـوى عابـرة للأمـم والأوطـان إعلاميـة وثقافيـة وديمغرافيـة تفلـت مـن الرقابـة السـيادية. وقـد بينـت التجربـة عـن فشـل أو تواضـع نتائج السياسـات الهادفة إلى محاربة ظاهرة الهجرة التي أصبحت لاعباً أساسـياً في العلاقات الدوليـة (Badie & de Wenden, 1993). يكفـي للدلالـة علـى ذلـك تنامـي قـوة اليميـن المتطـرف فـي معظـم المجتمعـات الأوروبيـة الـذي نجح فـي أدلجة موضـوع الهجرة الذي تحول إلى مثار جدل داخلي حزبي وسياسـي واسـع، يمارس تأثيراً على تموضع الاحزاب السياسـية وبرامجها الانتخابية؛ ومن ثم، سياسـاتها الداخلية وعلاقاتها الخارجية عندما تصـل إلى السـلطة.

وتسـير العلاقـات الدوليـة اليـوم فـي مسـتويين فوق–وطنـي وتحت–وطنـي. الحالـة الأولـى تنطبـق علـى الاتحـاد الأوروبـي؛ حيـث يميـل ولاء المواطنيـن إلـى الازدواج، وتقـوم الدولـة بالاتحـاد مـع كيانـات أخـرى لهـا شـخصيتها ومواردهـا وبيروقراطيتهـا الخاصـة. والحالـة الثانيـة تتمثـل فـي مفهـوم "الأنسـاق الدوليـة"؛ أي النظـم الفرعيـة التـي تتقاسـم المبـادئ والقواعـد والإجـراءات نفسـها الهادفـة إلـى قيـادة العلاقـات بيـن اللاعبيـن التي تتألـف منهـم فتتجـاوز بذلـك المفهـوم الكلاسـيكي للسـيادة المحصـورة فـي الـدول. هـذه

النظم الفرعية هي -في الوقت نفسه- نظم اقتصادية ومساحات يلتقي في داخلها لاعبون ومصالح وإستراتيجيات وحتى دول تخضع لمنطوقات (logiques) مختلفة. وبذلك؛ فإن النسق الدولي أضحى أقل دولتية مما كان عليه ويعمل في مساحة غير مستقرة تخضع لديناميكية تبعثر وتفتت ويخترقها دفق عابر للأوطان والأمم آخذ في الهيكلة والتبلور واكتساب المزيد من الحيوية. لكن على الرغم من فقدان الدولة لهيبتها وقيمتها ومهمتها كمنظم للعلاقة بين الفرد والمسرح الدولي لم يُستبدل بها شكل تنظيمي سياسي آخر قابل للديمومة وقادر على مأسسة الصلات العالمية؛ لأن مثل هذا البديل لم يتبلور بعد.

هذه باختصار شديد أطروحة المقتنعين بأن الدولة-الأمة لم تعد المركب الوحيد للسيادة في النسق الدولي وبأنها تعيش آخر أيامها. وبما أنها من أسباب هذا النسق الدولي وليس من نتائجه فزوالها يعني زواله؛ إذ إن الدولة-الأمة عندما انتصرت في أوروبا، بدءاً من القرن السابع عشر، ألّفت لنفسها عندئذ نسقاً دولياً جاء على صورتها الخاصة. وبسبب أسبقيتها فإن هذا النسق أصبح نسقاً بين دول-أمم. وهكذا، فإن النسق الدولي كنتاج للدولة، وليس منتجاً لها، يتلقى في تشكيلته ومقرراته آثار أزمات العالم الدولتي وإخفاقاته (Badie & Smouts, 1995).

هل تلعب العولمة دوراً في تراجع السيادة؟

إنها تشجع التبعية المتبادلة بين الدول وتنزع إلى تجريد السيادة من كل معنى عملاني عبر إلغاء المسافات التي كانت، حتى الأمس القريب، تضمن للحكام شبه الاستئثار بالعمل الدبلوماسي. اليوم في عالم الأقمار الاصطناعية والإنترنت والحركات المالية والصور المستمرة، صار الفرد موجوداً مباشرةً على الساحة الدولية. حروب كوسوفو والعراق ولبنان وفلسطين وأفغانستان وغيرها اجتاحت المساحة العامة العالمية وسبقت، بل فاجأت العمل الدبلوماسي الذي بدا بطيئاً ومشلولاً بفعل المصالح الوطنية. ويبدو واضحاً أن الاقتصاد يتكيف أكثر مع هذه العولمة في حين أن الدبلوماسية تركض خلفه.

لكن ينبغي تأكيد أن عالماً تتفكك فيه السيادات الوطنية أو تتراجع هو عالم محفوف بالمخاطر؛ فالدولة الأقوى تفرض وجهة نظرها وتقرر أين يجري انتهاك "القيم الكونية" وكيف ينبغي التصدي. لذلك (لنلاحظ الفرق في التعاطي مع مطالب أكراد العراق وفلسطينيي الأراضي المحتلة وألبان كوسوفو مثلاً). وإذا كان المواطنون في الدول الديمقراطية يصوّتون لممثلين لا قدرة لهم على توقع نتائج القرارات الكبرى

التي يتخذونها فهذا يدل على تراجع خطير لوعي الأفراد السياسي. وإذا فقد هؤلاء السيطرة على المسار السياسي؛ فسيكون لهم خيار الاحتماء خلف هويات أخرى إثنية ودينية وغيرها، وهذا التقوقع الهويتي على الذات هو، في غالب الأحيان، مصدر فوضى وأزمات خطيرة.

في مقابل أطروحة المشككين بمصداقية الدولة-الأمة ينبري محللون للدفاع عنها باعتبارها شرعية وفعالة في الوقت نفسه في عملها باسم الشعوب وتاريخها. من المحيط إلى الخليج ومن يوغوسلافيا السابقة إلى الشيشان، فإن العنف ما بعد الحرب الباردة ينعقد حول مشكلات وطنية. وفي مواجهة كل الخطابات السائدة حول ضمور الدولة من السهولة ملاحظة أن هذه الأخيرة تشكل الدفاع الضروري والأخير عن شعوبها ضد القرارات الدولية، وهذه الأخيرة قد تتحول إلى عالم يسيطر الفلتان عليه في غياب الدول التي اتسع دورها ليغطي الدوائر الاقتصادية على الرغم من الليبرالية المنتشرة. ما الذي حدث في مواجهة الأزمة المالية التي ضربت، في عام 2008، الولايات المتحدة ثم الاقتصاد العالمي برمته ؟ ألم تسارع الدول الأكثر ليبرالية إلى التدخل لمحاولة إنقاذ اقتصادها المترنح؟.

يذهب عالم الجيوبوليتيك الفرنسي إيف لاكوست إلى حد اعتبار أن "العولمة تشكل فرصة جديدة لإعطاء تماسك قوي للأمة" (Lacoste, 1997). وهناك شواهد عديدة على انبعاث دور الدولة في مختلف الميادين والقطاعات. فمنطق الشركة هو منطق الربح، وهذا طبيعي، ولكن للأمة أهداف على المدى الطويل تصنع لشركاتها المناخ الملائم للعمل والربح. إنها تفكر وتخطط وتبرمج وتستبق وتستخبر من أجل مساعدة شركاتها الوطنية على غزو الأسواق وتهب لمساعدتها عند اللزوم. والشركات تملك هوية وثقافة مرتبطتين مباشرة ببلدها الأم (من يشك بهوية مايكروسوفت أو ماكدونالدز أو تويوتا مثلاً) وقد أضحى الرؤساء والزعماء سفراء تجارة لبلادهم. وعندما تحاول واشنطن السيطرة على المنظمة العالمية للتجارة وتضع العقبات والموانع أمام دخول بعض الدول إليها؛ فذلك لحماية شركاتها. و"الحروب" التجارية التي نشبت بين الولايات المتحدة وحلفائها الأوروبيين أو الصين ليست إلا من الدلائل الكثيرة على ذلك.

أما صعود اللاعبين غير الدول؛ فلا يضعف الدول بل يقويها، فقد قادت ضغوط المنظمات غير الحكومية إلى توسيع الدولة لنشاطاتها وأدوارها في مجالات كانت لا تلقى العناية الكافية منها. حتى إنترنت فإنه لا يعمل بالضرورة ضد سيادة الدول بقدر

ما يساعدها في توكيد هذه السيادة. ويطلب مديرو الشركات على الدوام مساعدة دولهم عندما يشعرون بتهديد المنافسة الخارجية. وعندما تتعرض خيارات الدولة السياسية للانتقاد، فهذا لا يعني أن سلطتها ووجودها أضحيا في دائرة الخطر. وحتى الحركات الانفصالية التي تستخدم العنف فإنها لا تهاجم الدولة في جوهرها بل تهدف إلى إقامة دولة على جزء من الأراضي وقيادتها. إنها تعبر عن رغبة متزايدة بـ "الدولة"، دولتها هي، المتمتعة بحدود وسيادة واعتراف (Cohen, 2003). وتحكم الرغبة في الاستقلال في دولة معظم الصراعات الحالية في العالم (فلسطين، كشمير، الأكراد، كوسوفو، إفريقيا..) وقد كان من نتائج تفجيرات 11 أيلول/سبتمبر 2001 العودة القوية للدولة في البلد الأكثر ليبرالية. جل ما في الأمر أن هناك دولاً "ما قبل حديثة " تعاني من الهشاشة والتخبط تحت وطأة لاعبين "تحت-قوميين" من عشائر وطوائف وإثنيات وجماعات إرهابية وغيرها، ودول عصرية انخرطت في دينامية العولمة بمحرك قومي أو وطني ينطبق عليها تعريف ماكس فيبر الشهير للدولة المستأثرة بالعنف الشرعي، ودول "ما بعد حديثة" تتمتع بقدر كبير من المرونة والشفافية والانفتاح وتلجأ إلى حل نزاعاتها بطرق مؤسسية وسلمية. وكل من هذه التصنيفات ليس واحداً أو جامداً؛ إذ ينبغي التفريق ما بين الخصوصيات داخلها، فالولايات المتحدة تنزع إلى استخدام القوة والإكراه والهيمنة. أما إسكندنافيا وكندا وسويسرا مثلاً؛ فتفصل "الدبلوماسية الأخلاقية" والتعاون الدولي وحقوق الإنسان والحريات، في حين أن فرنسا وبريطانيا قوى كولونيالية تاريخياً تتردد ما بين الحنين إلى الماضي المجيد وممارساته والعمل على ترسيخ دولة القانون العصرية. وفي جميع الأحوال يمكن القول: إن هناك دولاً وهنت وأخرى قويت بفعل العولمة وتعددية اللاعبين، ودولاً أخرى تفككت أو اختفت، وأخرى ازدادت تماسكاً وصلابة، ولا يمكن تطبيق نظرية "أفول الدولة" بالقدر نفسه على كل هذه الدول بطريقة عشوائية أو تعميمية. وأزمات الحكم في الدول لا تعني أزمة شرعية مفهوم الدولة نفسه الذي لا يزال صامداً، وحتى مفهوم السيادة الملازم له لا يزال راسخاً هو الآخر (Cohen, 2003).

هناك من يستخدم تعبير "تخطي" الأمة أو تجاوزها بدلاً من اختفائها. فقد شاهدنا كيف أن إعادة توحيد ألمانيا حدثت بسرعة ما إن فتحت نافذة تاريخية، واختيار برلين كعاصمة يعني أن الأمة التي أعيد توحيدها لا تنكر الماضي بل تعيد تجديد نفسها. ويبقى الوعي الوطني راسخاً ويعبر عن نفسه أحياناً بأكثر الطرق شوفينية كما يحدث في المباريات الرياضية، على سبيل المثال. والاتحاد السوفييتي، على الرغم من كل ما

فعله ستالين، لم ينجح في محو المشاعر القومية والهويات الوطنية، وقد ترك انهياره المجال أمام عودة أمم قديمة وولادة أخرى جديدة. وتفجيرات 11 أيلول/سبتمبر 2011 حولت الولايات المتحدة إلى أمة في حرب، وفي عام 2005 رفضت دولتان مؤسستان للاتحاد الأوروبي، هولندا وفرنسا، مشروع الدستور المشترك، وفي عام 2016 قرر البريطانيون المشحونون بمشاعر وطنية الخروج من الاتحاد الأوروبي، وفي عام 2013 رفع شي جيبينغ شعار "الحلم الصيني" الوطني ووعد بتحقيقه وجعل الأمة الصينية الأقوى في العالم في غضون عام 2049 (Delannoi, 2018, 27). واليوم، فإن الحرب بين روسيا وأوكرانيا تؤججها المشاعر القومية من الطرفين، كذلك التوترات بين تايوان والصين أو بين الأكراد وتركيا...إلخ. كل الأمثلة الراهنة تذهب في عكس اتجاه نهاية الدولة-الأمة. بل إن أمام هذه الأخيرة أياماً طويلة؛ وذلك لأنها "كانت في التاريخ الابن البكر للحداثة السياسية في مقابل أنساق تقوم على الحق الإلهي وحكم السلالات، ولأنها الأكثر ديمومة واستمرارية من كل البناءات السياسية في العصور الحديثة، ومن دونها تنهار المجتمعات كما حصل، في عام 1991، للدولة الكبرى الوحيدة العصرية ذات التوجه الكوني (الاتحاد السوفييتي) " (Ory, 2020, 411). والتاريخ مليء بأسماء شعوب اختفت ولم تترك أثراً قبل اختراع الأمة، ومنذ اختراعها نجحت شعوب كثيرة في الحصول على استقلالها وأخرى فشلت، بفعل موازين القوى، كما هو حال الأويغور والتيبتيين والأكراد والفلسطينيين وغيرهم، في القرن 21، "فتاريخ الأمم لا يعرف دوماً وبالضرورة نهايات سعيدة" (Ory, 2020, 412).

وهكذا في مقابل أطروحة أفول الدولة-الأمة يقف علماء عديدون ليدافعوا عن هذه الأخيرة التي ما تزال، في نظرهم، وستبقى اللاعب الأساسي في المسرح الدولي. ويدعم هؤلاء رأيهم بملاحظة التزايد المطرد في عدد الدول منذ بداية القرن العشرين إلى اليوم المرشح للاستمرار مستقبلاً، على الأرجح، بسبب تطلع العديد من الجماعات في العالم إلى الاستقلال والسيادة. عام 1945 كان عدد الدول المستقلة نحو الستين؛ ليصل اليوم إلى مئة وثلاثة وتسعين عضواً في الأمم المتحدة. أليست هذه الدول الأوروبية الناشئة حديثاً وهذه الشعوب التي تمارس تعبيرات قومية ووطنية، و لم تتمكن إلى الآن من التشكل في دول، دليلاً من الدلائل على انتصار فكرة الدولة-الأمة؟ (Lacoste, 1994). البنى الفيدرالية ومتعددة-القومية التي انهارت في بعض الدول ضربت معها فكرة "الأمة الكبرى" التي كان يلجأ إليها قادة هذه الدول، التي أفلست. وبالعكس، فإن كلاً من القوميات المتنوعة التي كانت هذه "الأمم" تحتضنها نجحت في

التشكل ضمن "دولة-أمة". ومشكلة القوميات التي لم تطرح نفسها منذ نهاية الحرب العالمية الثانية في أوروبا، واعتقدنا أنها ولت إلى غير رجعة تعود لتطرح نفسها كمسألة من المسائل الجيوبوليتيكية الأخطر. وعدد كبير من الصراعات المتأججة في العالم اليوم سببها سعي جماعات إثنية وعرقية أو دينية إلى الانتظام في دولة. والعولمة التي يعزى إليها تراجع دور الدولة وهيبتها تسهم في تقدم حرية التعبير ووسائله؛ مما يساعد في رفع صوت المطالب القومية والإثنية والدينية وتوافر الأدوات المؤدية إلى تحقيقها وترجمتها في كيانات خاصة مستقلة.

خاتمة

منذ نهاية الحرب العالمية الثانية راحت الأمة تفقد مصداقيتها بسبب الجرائم والحروب الوحشية التي ارتكبت باسمها في أوروبا على وجه الخصوص. وانتشرت التحليلات القائلة: إن العصرنة المتسارعة للمجتمعات الأوروبية في السنوات الثلاثين السمان والنتائج المحققة على صعيد البناء الأوروبي تدفع الأمة إلى الاضمحلال والاختفاء. ومن اللافت -على سبيل المثال لا الحصر- أن مؤلَّفاً مرجعياً مهماً في العلوم السياسية صدر في باريس عام 1985 (Grawitz & Leca, 1985) لا يتضمن مفردة أمة وكأنه يعتبر ضمناً أن الأمة، وإن كانت حقيقة تاريخية فإنها لم تعد حقيقة سياسية راهنة.

انهيار جدار برلين وما رافقه من بزوغ دول جديدة في أوروبا الشرقية والوسطى أضفى كثيراً من النسبية على مقولة "أفول الأمة" في حين أن زوال الحدود بين دول الاتحاد الأوروبي ووجود سلطة فوق-وطنية أوروبية أعاد إحياء الأطروحات القائلة بانحطاط الأمم وصولاً إلى زوالها.

الحقيقة أن العالم يعيش اليوم ديناميتين متناقضتين تتعايشان فيه. من جهة هناك، في بعض أصقاع العالم، تراجع حقيقي في منسوب مشاعر الانتماء القومي وزوال للحدود وللكثير من مظاهر السيادة التقليدية على خلفية العولمة والأقلمة والتراجع لدور الدولة ورموزها. من كان يصدق أن الألمان يمكن أن يتخلوا عن أحد أهم أسباب افتخارهم القومي: المارك الألماني، دون أن ننسى حدود دولتهم التي بذلت من أجلها الدماء وخيضت في سبيلها الحروب ومنها العالمية. الفرنسيون أيضاً، كباقي الأوروبيين، تخلوا عن عملتهم الوطنية ووافقوا أن لا يعود لهم سيطرة على حدودهم، من يدخل إليها ويخرج منها من بشر وسلع وأموال ومعلومات وغيرها. من يأبه اليوم من الألمان والفرنسيين بجنسية الإلزاس واللورين؟

في المقابل هناك تأجج للمشاعر القومية وسعيٌ محموم لجماعات لغوية ودينية وإثنية للعيش في حضن دولة واحدة. هناك ديناميكية تفتت وانفصال لا تميز بين شمال العالم وجنوبه. فبعد الطلاق الحبي التشيكوسلوفاكي يسعى الوالون والفلامون في بلجيكا إلى مثل هذا الطلاق ويعبّر أهل كاتالونيا والباسك عن رغبتهم بالاستقلال عن إسبانيا وتود رابطة الشمال الإيطالي أن تستقل عن الجنوب الإيطالي وتقول: إن الفوضى تعمه وتسيطر عليه المافيا... إلخ. وفي جنوب الكرة الأرضية يصعب حصر النزعات الانفصالية والاستقلالية عن دول قائمة، كذلك حركات الكفاح من أجل الحق في إقامة دولة سيدة مستقلة.

الدولة-الأمة تضمحل في مكان وتنبعث في آخر، ومن السهولة أن نلاحظ أن تلك التي تنبعث هي أقرب إلى المفهوم الألماني للأمة منها إلى المفهوم الفرنسي الذي عبّر عنه أرنست رينان. أوروبا فقط قد تشكل انتصاراً لهذا الأخير في حال نجحت في التحول إلى أمة. لكن ذلك ما يزال صعب المنال، أقله في المديين المنظور والمتوسط.

المراجع

Badie, B. (1992). *L'Etat importé*. Paris: Fayard.

Badie, B. & Smouts, M-C. (1995). *Le retournement du monde*. Paris :Presses de la F. N. S. P.

Badie, B., & Withol de Wenden, C. (1993). *le défi migratoire*. Paris: Presses de la F. N. S. P.

Beaume, Co. (1985). *Naissance de la Nation France*. Paris: Gallimard.

Brubaker, R. (1997). *la citoyenneté en France et en Allemagne* . Paris :Belin.

Brzezinski, Z. (2000). *The Choice:Global domination or global leadership*. Basic Books.

Chevallier, J-J. (2006). Histoire de la pensée politique. Paris: Payot.

Citron, S. (1991). *Le mythe national, l'histoire de France en question*. Paris: ouvrières, EDI.

Cohen, S. (2003). *La résistance des États, les démocraties face aux défis de la mondialisation*. Paris :Seuil.

Croisat, M. & Quermanna, J-L. (1999). *l'Europe et le fédéralisme*. Paris: Montchrestien.

De Montbrial, T. (2003). *La Guerre et la Diversité du Monde* . Paris :Seuil.

Delannoi, G. (2018). *La nation contre le nationalisme*. Paris: PUF.

Droz B. & Lever, E. (1982). *Histoire de la guerre d'Algérie*. Paris: Seuil.

Furet, F. (1988). *La Révolution française 1770-1880*. Paris :Hachette.

Gendry, M. (2022/1). *Annales de Bretagne*. N. 129/1.

George, S. & Bache, I. (2001). *Politics in the European Union*. Oxford Press.

Girardet, R. (1978). L*'idée coloniale en France de 1871 à 1962*. Paris :Le livre de poche Pluriel.

Girardet, R. (1983). *Le nationalisme français 1871-1914*. Paris: Seuil, Points Histoire.

Grawitz, M. & Leca, J. (1985). *Traité de Science Politique*. Paris: PUF.

Guiomar, J-Y. (1990). *La Nation entre l'histoire et la raison*. Paris :la Découverte.

Hobsbawn , E. (1992). *Nation et nationalisme depuis 1780*. Paris: Gallimard.

Howorth, J. (summer 2000). *Britain, France and the European Defense Initiative*. Survival, Vol. 42, N2.

Hureau , J. (1987). *La mémoire des pieds-noirs de1830 à nos jours*. Paris :Olivier Orban.

Kagan, R. (2004). *Of Paradise and Power, America and Europe in the New World Order*. NY: Alfred Knopf.

Kantorowitz, E. (1989). *les deux corps du roi*. Paris: Gallimard.

Krulic, B. (1999). *La Nation ,une idée moderne*. Paris: Ellipses.

Lacoste, Y. (1985). *Géographie du sous-développement*. Paris: P. U. F.

Lacoste, Y. (1994). *Dictionnaire Géopolitique des États*. Paris: Flammarion.

Lacoste,Y. (1997). *Revue Française de Géoéconomie*. N. 1.

Le Bras, H. & Todd , E. (1981). *l'invention de la France, Atlas anthropologique et politique Paris*: Pluriel.

Mauger, G. (2007/2). *L'identité nationale en France*. Paris: Savoir/Agir.

Moreau Defarges, Ph. (2002). *Les Institutions Européennes*. Paris: Armand Colin.

Nicolet, C. (1982). *l'idée républicaine en France*. Paris: Gallimard.

Ory, P. (2020). *Qu'est-ce qu'une nation?* Paris :Gallimard.

Plumyène, J. (1979). *Les nations romantiques*. Paris :Fayard.

Renan, E. (1992). *Qu'est-ce qu'une Nation?*. Paris: presses Pocket.

Rice, C. (2001). *Pas de Fossé entre l'Europe et les Etats-Unis*. Le Monde, 10-11Juin

Saint-Etienne, Ch. (2003). *La puissance ou la Mort*. Paris :Seuil.

Schnapper, D. (1994). *La communauté des citoyens, sur l'idée moderne des nations*. Paris: Gallimard.

Thiesse, A-M. (1999). *La création des entités nationales*. Paris: Seuil.

Védrine, H. (2003). Préface au livre de Ch. St-Etienne. *La puissance ou la Mort*. Paris: Seuil.

للاستشهاد

العـزي، غسـان. (2024). مفهـوم أرنسـت رينـان للدولة–الأمـة الفرنسـية في عصر العولمة والاتحاد الأوروبي. *مجلة العلوم الاجتماعية*، *52*(4)، 287–319.

To Cite:

Elezzi. G. (2024). Ernest Renan's conception of the French nation-state in the era of Globalization and the European Union. *Journal of the Social Sciences, 52*(4), 287-319.